

Distr.: General
16 March 2017
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٧

٣٠ أيار/مايو - ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧ (٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

٣ المسائل التنظيمية	أولا -
	الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
٣ بيان مديرة البرنامج، والبرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	ثانيا -
٨ التقييم	ثالثا -
١٠ الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة	رابعا -
	الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
١١ بيان المدير التنفيذي، والبرامج القطرية والمسائل المتصلة بها	خامسا -
١٦ التقييم	سادسا -
	الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
١٩ بيان المديرة التنفيذية	سابعا -



الجزء المشترك

- ٢٠ توصيات مجلس مراجعي الحسابات - ثامنا
- ٢٣ البشرية/الإيدز. متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة - تاسعا
- ٢٦ مسائل أخرى. عاشرًا -

أولاً - المسائل التنظيمية

- ١ - عُقدت دورة عام ٢٠١٧ العادية الأولى للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة، في نيويورك، في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧. ورحب رئيس المجلس بجميع الوفود وشكرها على ثقتها في قيادته والتزامها بعمل المجلس.
- ٢ - ووفقاً للمادة ٧ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٧:

الرئيس: سعادة السيد إب بيترسين (الدانمرك)

نائب الرئيس: سعادة السيد عمر الناكوع (ليبيا)

نائب الرئيس: السيد طلال الجمالي (اليمن)

نائبة الرئيس: سعادة السيدة لورا إيلينا فلوريس إيريرا (بنما)

نائبة الرئيس: سعادة السيدة كارولينا بوبوفيتشي (جمهورية مولدوفا)

- ٣ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٧ (DP/2017/L.1)، ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦ (DP/2017/1). واعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٧ (DP/2017/CRP.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠١٧.

- ٤ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦ في الوثيقة DP/2017/2، المتاحة على الموقع الشبكي للبرنامج الإنمائي.

- ٥ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لدوراته المقبلة في عام ٢٠١٧:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٧: من ٣٠ أيار/مايو إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧: من ٥ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - بيان مديرة البرنامج، والبرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

- ٦ - استهلّت مديرة البرنامج، في كلمتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (متاحة على الموقع الشبكي للبرنامج الإنمائي)، بتقديم عرض بالفيديو عن دور البرنامج الإنمائي في الإنعاش وإعادة البناء في هايتي. وهنأت رئيس المجلس ونواب الرئيس الجدد على انتخابهم، وأثنت على الرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم. وذكرت مديرة البرنامج أن هذه السنة بالغة الأهمية بالنسبة للبرنامج الإنمائي، لأنه سيعمل مع المجلس لوضع خطة استراتيجية جديدة لتوجيه عمله

في السنوات ٢٠١٨-٢٠٢١. وذكرت أنها قد أبلغت الأمين العام باعتمادها مغادرة البرنامج الإنمائي في نهاية فترة ولايتها الثانية في نيسان/أبريل. وشكرت المجلس على دعمه طوال فترة ولايتها.

٧ - وتناولت مديرة البرنامج العمل الحالي، فبدأت بوصف مساهمات البرنامج الإنمائي وتدابير استجابته لنتائج العمليات الإنمائية الرئيسية خلال عام ٢٠١٦، بما في ذلك إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، والخطة الحضرية الجديدة، ومؤتمر تغير المناخ في مراكش (مؤتمر الأطراف الثاني والعشرون)، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (مؤتمر الأطراف الثالث عشر). وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي هو أكبر منفذ للمبادرات المتعلقة بتغير المناخ في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بحافظة منح تتجاوز ٢,٨ بليون على نطاق ١٤٠ بلدا، مع حشد مبلغ إضافي مقداره ٥,٦٥ بلايين عن طريق التمويل المشترك. وأضافت أن البرنامج الإنمائي لديه أيضا أكبر حافظة في مجال التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث تضم نحو ٤٠٠ مشروع في ١٢٠ بلدا بقيمة ١,٦ بليون في شكل منح، مع حشد مبلغ إضافي مقداره ٥,١ بلايين عن طريق التمويل المشترك.

٨ - وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، أشارت مديرة البرنامج إلى أن الدول الأعضاء تريد لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدم دعما متسقا ومتكاملا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (خطة عام ٢٠٣٠). كما شددت على أن المبدأ الجامع لخطة عام ٢٠٣٠ هو ألا يتخلف أحد عن الركب، وأنه سيلزم، سعيا لتحقيق ذلك، أن تعمل منظومة الأمم المتحدة من خلال الميثاق وأن تتغلب على التزعات الانعزالية. وتحقيقا لهذه الغاية، أشارت إلى أنه يجري تعزيز قدرات التحليل والتخطيط المشتركين، وكذلك تعزيز استخدام البرمجة المشتركة والتمويل المشترك المتعدد السنوات، وتعزيز الرصد والتقييم المشتركين. كما يجري تعزيز الشفافية وتواتر الإبلاغ المشترك عن النتائج. كما أكدت أن البرنامج الإنمائي، بصفته الجهة التي تدير نظام المنسقين المقيمين، هو الكيان المناسب لسداد معظم مصروفات النظام، ولاحظت، مع ذلك، ما يواجهه من صعوبة في تلقي دعم من جميع أجزاء المنظومة لمقابلة جزء يسير من التكلفة. وأعربت عن الأمل في أن يعالج استعراض مستقل هذه المسألة. وفيما يتعلق بالتمويل، أشارت مديرة البرنامج إلى أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تستكشف على نحو نشط مختلف خيارات التمويل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأفادت بأن المجموعة الإنمائية تعكف على المراحل النهائية لإنشاء صندوق مشترك تابع لها معني بخطة عام ٢٠٣٠، مما سيسر توفير سياسة متكاملة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري.

٩ - وذكرت مديرة البرنامج أنه يجري إحراز تقدم مطرد في وضع استراتيجية البرنامج الإنمائي الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأكدت أن رؤية الخطة الجديدة ستركز على الرؤية الحالية التي تتمثل في مساعدة البلدان على القضاء على الفقر والحد بشكل كبير من أوجه عدم المساواة والاستبعاد، في آن معا. بيد أنها أشارت إلى أن ظهور بعض الاتجاهات العالمية من المحتمل أن يؤثر على صياغة الخطة الاستراتيجية الجديدة، بما في ذلك (أ) الحاجة إلى التصدي للأزمات الطويلة، والتطرف العنيف، والتشريد القسري، وحركات النزوح الكبرى؛ (ب) والآثار التي تزداد عمقا لتغير المناخ والالتزامات العالمية بمعالجتها، مما يدعو إلى دعم التكيف العاجل والأخذ بنماذج جديدة للنمو الشامل والمنخفض الكربون؛ (ج) والتوسع الحضري السريع، وبخاصة في البلدان النامية، وما يرتبط به من تحديات وفرص؛ (د) وزيادة أوجه عدم المساواة داخل العديد من البلدان وتداعياتها على الاقتصاد والحوكمة والتنمية البشرية والتماكك الاجتماعي. وتعهدت بأن يستفيد البرنامج الإنمائي من النطاق الواسع للجهات الفاعلة الإنمائية وترتيبات التمويل المتاحة حاليا، بما في ذلك زيادة دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مكملا للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٠ - وأفادت مديرة البرنامج بأن البرنامج الإنمائي قد قاد "بعثات التعميم والتسريع ودعم السياسات" لتشمل تسعة بلدان في السنة الماضية، وذلك تمشيا مع نهج المجموعة الإنمائية الرامي إلى تعميم وتسريع تقديم الدعم القطري ودعم السياسات من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وذكرت أنه يُعتمز إيفاد ٤٠ بعثة هذه السنة في إطار ذلك النهج. ووصفت مجالات أخرى لمساهمة البرنامج الإنمائي في التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى قيادة إدارة حملة العمل نيابة عن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وشمل ذلك وضع مؤشرات عالمية محددة لأهداف التنمية المستدامة، ودعم البلدان في تقييم وتحسين قدراتها الوطنية لتحقيقها، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه من هذا العام.

١١ - وانتقلت المديرة التنفيذية إلى العمل في حالات الأزمات، فأطلعت المجلس التنفيذي على جهود البرنامج الإنمائي في سوريا ولبنان والأردن والعراق وليبيا واليمن والصومال وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا وغامبيا.

١٢ - ثم أبلغت مديرة البرنامج عن مختلف تقييمات البرنامج الإنمائي للبرامج والعمليات. وذكرت أن تقييم الفعالية المؤسسية الذي يقوده مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومكتب التقييم المستقل قد لاحظ تحسُّنا في نوعية وثائق البرامج القطرية. وإضافة إلى ذلك، ذكرت أن البرنامج الإنمائي قد أحرز، إثر أحدث مراجعة للسنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ١١ سنة من تقارير مراجعة الحسابات النظيفة من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. كما لاحظت مديرة البرنامج التقييم الإيجابي عموما لأنشطة البرنامج الإنمائي التجريبية في إطار الدعم المباشر للميزانية والأموال المجمععة في مجال السياسة العامة، التي

سيطلب البرنامج تمديد صلاحيتها، نظرا لأهمية الدعم المقدم من الميزانيات القطاعية والأموال المجمعة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٣ - وأعربت مديرة البرنامج عن تقديرها لمساهمات الشركاء في الموارد العادية. وفي هذا الصدد، أشادت خصوصا بالدول الأعضاء التي زادت مساهماتها في الموارد العادية، والتي انضمت إلى الدول التي تقدم مساهمات في الموارد العادية أو عادت للانضمام إليها، والتي التزمت بتمويل متعدد السنوات للموارد العادية. كما شكرت المساهمين في نوافذ التمويل الجديدة للبرنامج الإنمائي. ووصفت جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تنويع قاعدة موارده، فذكرت أن إجمالي تدفقات التمويل من المؤسسات المالية الدولية إلى البرنامج الإنمائي قد زاد بنسبة ٤٤ في المائة في السنة الماضية. كما ذكرت برنامجا جديدا للهدايا الكبرى، عزز إبراز وجه البرنامج الإنمائي في أوساط الشركاء المحتملين، وإطلاق منصة الخير الرقمي للتبرع عبر الإنترنت، التي تدعمها المملكة العربية السعودية. وأخيرا، وجهت الانتباه إلى أول مساهمة مباشرة من القطاع الخاص في الموارد العادية، قدمتها شبكة الابتكار اليابانية.

١٤ - واقترح رئيس المجلس التنفيذي، وهو يشيد بمديرة البرنامج في بيانها الأخير أمام المجلس، اتخاذ قرار للإعراب عن التقدير لمديرة البرنامج وولايتها. وأشادت الوفود بمديرة البرنامج وأثنت على قيادتها للبرنامج الإنمائي.

١٥ - ورحبت الوفود بعرض تدابير استجابة البرنامج الإنمائي لنتائج العمليات الإنمائية الحديثة العهد. وأشادت، على وجه الخصوص، بتقيد البرنامج الإنمائي بنص وروح القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات. وشددت على أن القرار المتعلق بالاستعراض يوفر دليلا استراتيجيا طويل الأجل لمواءمة أعمال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك بدعوة جميع الصناديق والبرامج إلى دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة ومنسقة. وأكدت أهمية دعم البرنامج الإنمائي لجهود التنمية الوطنية وتطوير القدرات الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية. وبالإشارة إلى خطة عام ٢٠٣٠، أبرزت الوفود حتمية أن تكون الولاية الجامعة التي تقضي بـ "عدم تخلف أحد عن الركب" شاملة للجميع. وحثت البرنامج الإنمائي على أن يظل مرنا ومستجيبا لطائفة من الاحتياجات والسياقات القطرية، بما في ذلك ما يتعلق بأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل. كما أكدت الوفود ضرورة تعزيز نظام المنسقين المقيمين، وشجعت البرنامج الإنمائي على يكون قدوة تُحتذى لتشجيع الأخذ بروح دينامية جماعية وتعاونية فيما بين أعضاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز التعاون والتنسيق.

١٦ - ولاحظت الوفود أن خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ستكون أول خطة استراتيجية تُعتمد في إطار خطة عام ٢٠٣٠، فأعربت عن حماسها لعملية وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة. وحثت البرنامج الإنمائي على العمل مع الوفود بطريقة

شفافة وشاملة لوضع خطة تجسد مصالح الدول الأعضاء وأولوياتها، خصوصا في سياق تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووصفت الوفود الوضع العالمي الذي سيلزم أن تُثبت فيه الخطة الاستراتيجية المقبلة فعاليتها، وخصوصا تداعيات الأزمات الأمنية والإنسانية المطولة وتغير المناخ. وحضت البرنامج الإنمائي على تعميق دعمه للبلدان في تعزيز القدرة على الصمود وتعزيز التنمية الشاملة للجميع، مع التركيز على القضاء على الفقر وتمكين الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا، بما في ذلك المعوقون. وشجعت بعض الوفود البرنامج الإنمائي على إيجاد سبل جديدة للعمل من أجل تحسين الكفاءة والفعالية في تحقيق النتائج وتحقيق أقصى أثر ممكن في البلدان التي يخدمها، بأساليب منها تنسيق وضع خطته الاستراتيجية مع الخطط الاستراتيجية لسائر الصناديق والبرامج.

١٧ - وركز عدد من الوفود على إعداد وتقديم مختلف الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. وطلبت تلك الوفود إطلاعها على أعمال ونتائج فريق الأمم المتحدة العامل المشترك، الذي أنشئ لضمان اتخاذ نهج منسق في عملية وضع مختلف الخطط الاستراتيجية للمنظمات وهيكلها والتكامل بينها، وطلبت أن تستعرض المنظمات مواعيدها النهائية وتوائم بينها - مع وضع خيارات استراتيجية ومخططات توزع على الوفود قبل أسبوع على الأقل من موعد حلقة العمل المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١٧. وشددت على أن كل خطة ينبغي أن تتضمن فرعا "افتتاحيا" يشرح النهج الذي توصي به المجموعة الإنمائية والمساهمة المحددة لكل منظمة. وفي ملاحظة ذات صلة، أشار البعض إلى أن المجلس سيعمل بشكل أفضل إذا تلقى الوثائق قبل دوراته بوقت كاف، لأن هذا من شأنه أن ييسر إمعان التفكير وتعزيز الاستجابة على نحو بناء.

١٨ - وأقرت الوفود بأوجه التحسن في شفافية العمليات والإبلاغ عن نتائجها. وفي الوقت نفسه، شددت الوفود على أهمية مواصلة تحسين الفعالية والكفاءة والمرونة في الاستجابة السريعة للحالات على الصعيد القطري. ودعت وفود كثيرة إلى تعزيز التنسيق فيما بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تحسين توحيد الأداء. وطلبت بعض الوفود أن يحسن البرنامج الإنمائي تزامن عملية إصلاحه مع عمليات سائر الصناديق والبرامج، لتمكين الدول الأعضاء من رصد التقدم المحرز على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على نحو أيسر.

١٩ - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء انخفاض نسبة الموارد العادية مقارنة بالموارد الأخرى، مشيرة إلى أن التحديات الإنمائية الراهنة تبرز حيوية ولاية البرنامج الإنمائي وتزيد تأكيد أهمية توافر موارد عادية كافية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها. وأثنت الوفود على الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة موارد البرنامج الإنمائي، بأساليب منها الأخذ بترتيبات تمويل جديدة مع البلدان المستفيدة، ونماذج جديدة للتمويل، وتوسيع قاعدة الشركاء، بما يشمل المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. كما أعربت الوفود عن دعمها لجهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وشجعت البرنامج الإنمائي على أن

يُدرج في الخطة الاستراتيجية الجديدة القدرة على التكيف لمواجهة الاتجاهات المالية الجديدة وتغير مشهد الشركاء.

٢٠ - وردا على ذلك، شكرت مديرة البرنامج الوفود على بيانها، وخاصة على تعليقاتها المفيدة بشأن الخطة الاستراتيجية المقبلة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأكدت التزام البرنامج الإنمائي بتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل. وأشارت إلى المخاطر التي يفرضها تغير المناخ والتطرف العنيف، وتعهدت بأن يبقى القضاء على الفقر في صميم برمجة أنشطة البرنامج الإنمائي. وذكرت مديرة البرنامج أن البرنامج الإنمائي يعمل بنشاط مع سائر الصناديق والبرامج لتنسيق تنفيذ القرار المتعلق بالاستعراض الذي يُجرى كل أربع سنوات، بما في ذلك المشاركة في وضع إطار مشترك. وأكدت أيضاً استمرار التزام البرنامج الإنمائي بالشفافية. وأخيراً، شكرت الدول الأعضاء على التزامها بتوفير موارد كافية للبرنامج الإنمائي، فأشارت إلى أن التمويل الذي يمكن التنبؤ به يعد ضرورياً لضمان أن يتمكن البرنامج الإنمائي من التصدي للأزمات على نحو فعال. وختمت مديرة البرنامج ردها بشكر الوفود مجدداً على إشادتها القوية بقيادتها للمنظمة.

٢١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١/٢٠١٧ بشأن الإعراب عن التقدير للسيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩ - ٢٠١٧.

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٢٢ - قدم البند مدير البرنامج المعاون بالبرنامج الإنمائي. وقدم المديران الإقليميان للبرنامج الإنمائي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا تفاصيل عن مشاريع وثائق البرامج القطرية لهايتي وبوتسوانا وتشاد.

٢٣ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقاً لقراره ٧/٢٠١٤، البرامج القطرية التالية: هايتي (DP/DCP/HTI/3) بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وبوتسوانا (DP/DCP/BWA/2) وتشاد (DP/DCP/TCD/3) بالنسبة لأفريقيا.

ثالثاً - التقييم

٢٤ - قدم مدير مكتب التقييم المستقل في البرنامج الإنمائي البند وعرض تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه (DP/2017/4). وعرض مدير مكتب البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي رد الإدارة على تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه (DP/2017/5).

٢٥ - وشكر أعضاء المجلس مكتب التقييم المستقل تقديراً لتقريره المتعلق بإسهام البرنامج الإنمائي في تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه، وعلى الإدارة

تقديرًا لردّها. ولاحظت الوفود أن خطة عام ٢٠٣٠ تشدد على أهمية مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، فأنتت على البرنامج الإنمائي لاضطلاع به دور قيادي في هذا الصدد من خلال إدماج تدابير مكافحة الفساد في برامج وسياساته. وحثت البرنامج الإنمائي على الشروع في وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد، وتعزيز قدراته الداخلية على تحقيق نتائج أفضل بشأن مبادرات مكافحة الفساد. ولئن أقرت بشح الموارد المتاحة على الصعيد القطري للمبادرات المخصصة لمكافحة الفساد، مما يتعذر معه تعميم مكافحة الفساد في جميع القطاعات، فقد شجعت البرنامج الإنمائي على أن يكون سباقا في حشد مصادر تمويل جديدة وفي التماس أوجه تآزر مع سائر الجهات الفاعلة الإنمائية، من قبيل البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٢٦ - وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على تركيز جهوده حيثما تكون هناك إرادة سياسية قوية وملكية وطنية لخطة مكافحة الفساد، بدلا من فعل ذلك على أساس تمثيلي فحسب. وأكدت أن مكافحة الفساد ينبغي أن تكون محور خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، على أساس الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وينبغي أن تكون محور تركيز عمل البرنامج الإنمائي في السياقات ذات المخاطر العالية، كالدول الهشة. كما دعت الوفود البرنامج الإنمائي إلى ضمان تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشكل كاف في صلب عمله في مجال مكافحة الفساد.

٢٧ - وردا على ذلك، أكد مدير مكتب التقييم المستقل بالبرنامج الإنمائي أن البرنامج سيبحث عن فرص للانخراط في مزيد من البرامج المشتركة. وأكد أنه رغم أن البرنامج الإنمائي حظي بتسليط الضوء على جهوده لمكافحة الفساد بسبب وضعه العالمي، فقد قيّدت تلك الجهود بسبب التخفيضات في الموارد العادية.

٢٨ - وذكر مدير مكتب البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي أن العديد من الحكومات قد أظهرت استعدادا لمكافحة الفساد، والعمل مع منظومة الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء في هذا الصدد. وأشار إلى أن بحوث البرنامج الإنمائي قد بينت أن البيانات المفتوحة والعمليات الشفافة أكثر فعالية من أفرقة الرصد ولجان مكافحة الفساد البرلمانية، ووصف أعمال البرنامج الإنمائي في مجال الحوكمة الإلكترونية والحلول التكنولوجية، وتعهده بإدماج أعمال مكافحة الفساد على نحو أعمق في جهود الإصلاح المؤسسي الأوسع نطاقا. وقدم عدة أمثلة على مبادرات مكافحة الفساد على الصعيد القطري، مشيرا إلى جهود بذلت في المكسيك لحماية الموارد الطبيعية، وفي بنما لتعزيز الشفافية، وفي غابون لتثقيف الأطفال بشأن الطرق التي يؤثر الفساد بها على الحياة اليومية. وأخيرا، ذكر أن نحو ٤ في المائة من الموارد العادية للبرنامج الإنمائي يُنفق على أعمال مكافحة الفساد، ولاحظ أن مساهمات الدول الأعضاء في بناء السلام تمول أيضا مبادرات مكافحة الفساد.

٢٩ - ثم عرض مدير مكتب التقييم المستقل بالبرنامج الإنمائي تقييم التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في البرنامج الإنمائي (DP/2017/6). وقدم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج بالبرنامج الإنمائي رد الإدارة على تقييم التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في البرنامج الإنمائي (DP/2017/7).

٣٠ - وأنتت الوفود على مساهمات البرنامج الإنمائي في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وما حققته من إنجازات حتى الآن في دعم التحسينات الشاملة للأطر القانونية والسياساتية المتعلقة بالإعاقة. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي في وضع جيد يتيح له الدفاع عن مصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، وحث البرنامج الإنمائي على استخدام دوره كمنسق مقيم لتعزيز البرمجة والسياسات الشاملة لمسائل الإعاقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وطلبت الوفود أن تشمل الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٢١-٢٠٢١ أهدافا وغايات ومبادرات واضحة شاملة لمسائل الإعاقة، مقترنة بخطة عمل للمضي قدما بمجدول الأعمال على ضوء توصيات التقييم. وحث البرنامج الإنمائي على إعطاء الأولوية لإدماج الإعاقة في مرافقه وقوام موظفيه هو نفسه، فضلا عن تعزيز جمع وتحليل البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢/٢٠١٧ بشأن تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه ورد الإدارة؛ وتقييم التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في البرنامج الإنمائي ورد الإدارة.

رابعاً - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٣٢ - قدم البند نائب مدير مكتب الخدمات الإدارية بالبرنامج الإنمائي وعرض تقييم الأنشطة التجريبية المضطلع بها في إطار سياسة الدعم المباشر للميزانية.

٣٣ - ورحب أعضاء المجلس بتقرير التقييم. وأقرروا الدعم المباشر للميزانية ضمن الاستجابات المرنة والأدوات المتاحة للبرنامج الإنمائي في دعمه لخطة عام ٢٠٣٠. وفي الوقت نفسه، حثت الوفود البرنامج الإنمائي على كفالة أن يكون الدور الرئيسي للدعم المباشر للميزانية هو مساندة تطوير القدرات ووضع السياسات على الصعيد الوطني، وأن يقتصر استخدام طريقة دعم الميزانية القطاعية على حالات استثنائية استنادا إلى طلب يُعرب عنه بوضوح، وتبين فيه أدوار البرنامج الإنمائي بجلاء.

٣٤ - وردا على ذلك، أكد نائب مدير مكتب الخدمات الإدارية بالبرنامج الإنمائي لأعضاء المجلس أن الدعم المباشر للميزانية لن يستخدم إلا في حالات استثنائية. ووصف عدة مستويات من الضوابط الداخلية وضوابط تخفيف المخاطر المرتبطة بتقديم الدعم المباشر للميزانية. وتكرارا لتأكيد هذا الموقف، أكد كل من مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط

المهادئ والمكتب الإقليمي لأفريقيا، التابعين للبرنامج الإنمائي، للوفود أن البرنامج الإنمائي لا يستخدم هذه الطريقة إلا بناء على طلب وطني لتعزيز دعم السياسات، وليس لتوفير أموال لتقديم الخدمات.

٣٥ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٣/٢٠١٧ بشأن تقييم الأنشطة التحريبية المضطلع بها في إطار سياسة الدعم المباشر للميزانية.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا - بيان المدير التنفيذي، والبرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٣٦ - وجه المدير التنفيذي للصندوق، في بيانه أمام المجلس التنفيذي، الانتباه إلى مشاركة الصندوق النشطة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، اللتين يتابعهما الصندوق بتعاون وثيق مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وبما يتسق مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٦، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١. وشدد على أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سيظلان هما أعلى أولويتين في خطة الصندوق الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، على النحو الذي أعيد تأكيده في حلقة عمل نُظمت لأعضاء المجلس بشأن الخطة الاستراتيجية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وسلط الضوء على أن الخطة الاستراتيجية الجديدة قد صيغت بتعاون وثيق مع جميع أصحاب المصلحة. وذكر أن الصندوق يأخذ أيضا بزمام المبادرة للإسهام في فريق التخطيط الاستراتيجي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالعمل على نحو جماعي لمواءمة الخطط الاستراتيجية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، وتحقيق الترابط فيما بينها.

٣٧ - وأكد المدير التنفيذي أن خطة الصندوق الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ستسرخ موقع الصندوق في إطار خطة عام ٢٠٣٠، وستركز على تحقيق نتائج تحويلية، مستهدفة بقاعدة أدلة قوية ومسترشدة ببؤرة تركيز الصندوق، في الاستجابة للأوضاع الإنمائية والإنسانية العالمية. وفي حين أحرز تقدم كبير، لا سيما في تعزيز صحة الأم، فلا يزال الصندوق يواجه تحديات، خصوصا القيود التمويلية، والبيئة السياسية غير المستقرة، والمستويات التاريخية للتشرد، وتفاقم الاحتياجات الإنسانية، والتراجع في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين. ولضمان أن يتمكن الصندوق من الاضطلاع بولايته، ناشد أعضاء المجلس بالوفاء بالتزاماتهم بتمويل الصندوق وزيادة تمويل

الموارد (الأساسية) العادية، إن أمكن، وذلك خصوصا لمقابلة تدابير التقشف الأخيرة والجارية التي اتخذها الصندوق.

٣٨ - وأشار المدير التنفيذي إلى أن الصندوق يواصل استكشاف سبل خفض التكاليف وتحسين الكفاءة من خلال تحديد أطر التكاليف، وتجميد الشواغر، وتبسيط العمليات، وتحرير قدرات الموظفين والموارد. وشملت تلك الجهود تعديل نموذج الأعمال لمعالجة التغيرات في البيئات العالمية والمحلية، واتخاذ نهج متميز وأكثر ملاءمة للاحتياجات القطرية. وبالمثل، يكيف الصندوق شؤونه المالية واستراتيجيات تمويله في الخطة الجديدة لمواجهة القيود المالية والفرص المتغيرة، مع توسيع قاعدة الجهات المانحة ومواصلة بناء فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويشمل ذلك تضافر الجهود لتعبئة موارد بديلة، بالاقتران مع تحسين الفعالية والكفاءة والأداء على الصعيد التنظيمي.

٣٩ - وعلى صعيد الأعمال الإنسانية، وهو مجال حث فيه أعضاء المجلس الصندوق على أداء دور ما انفك يتزايد، وجه المدير التنفيذي الانتباه إلى خدمات الصندوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، بما في ذلك العنف الجنساني في البلدان التي تشهد أزمات ونزاعات، من أفغانستان إلى مالي ومن جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الجمهورية العربية السورية. وقد جلبت تلك الجهود إغاثة ضخمة لملايين النساء والفتيات والمراهقين والشباب، مع تشجيع الانتقال السلس من الأزمة إلى التنمية.

٤٠ - وانتقل المدير التنفيذي إلى مجال البيانات، فأبرز أن الصندوق، بصفته واحدا من العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية العاملة في هذا الميدان، يؤدي دورا فريدا في دعم نظم البيانات في مجال البيانات السكانية وبيانات الصحة الجنسية والإنجابية، وذلك غالبا في شراكة مع طائفة من شبكات البيانات، وارتكازا على خبرة ٤٠ سنة في دعم تعدادات السكان الوطنية. وبالمثل، يؤدي الصندوق دورا خاصا في مساعدة البلدان على الاستفادة من العائد الديمغرافي من خلال جهود الدعوة والمشاركة وتنظيم الأسرة، ومن أمثلة ذلك مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثامن والعشرين المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ويعد عمل الصندوق في هذا المجال عنصرا حيويا لتحقيق الوعد التحويلي لخطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما أثرها على المراهقات، عن طريق توفير الأماكن الآمنة، والإرشاد، وفصول محو الأمية والمهارات الحياتية، والتثقيف الجنسي الشامل، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وناشد المدير التنفيذي أعضاء المجلس بكفالة أن يؤدي الصندوق دورا حاسما في مساعدة الفتيات في كل مكان على الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها؛ وعلى حمايتهن من زواج الأطفال وحمل المراهقات والعنف؛ وعلى معرفة حقوقهن وممارستها؛ وعلى تحقيق كامل إمكاناتهن والمساعدة على إيجاد عالم أفضل.

٤١ - وأبرز أعضاء المجلس أهمية عام ٢٠١٧ بالنسبة للصندوق، إذ يضع الصيغة النهائية لخطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي أكدوا أنها ينبغي أن تعزز ولايته في إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام ٢٠٣٠. وأعربوا عن دعمهم القوي والمتواصل لعمل الصندوق في البلدان التي تشهد أزمات وتلك التي لا تشهد أزمات. ورحبوا بتركيز الصندوق على تنظيم الأسرة، والعائد الديمغرافي، والاستجابة الإنسانية السريعة وبناء القدرة على الصمود، وتسخير البيانات لأعمال التنمية، حسبما تنص عليه مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخطة عام ٢٠٣٠، والاستعراض الذي يُجرى كل أربع سنوات في عام ٢٠١٦. وأكدوا الأهمية البالغة لولاية الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حين أن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات يوفر إطارا ممتازا لتحقيق الاتساق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو عنصر ضروري لنجاح ولاية الصندوق.

٤٢ - وأيدت الوفود بقوة نهج الصندوق القائم على حقوق الإنسان والتركيز على الفئات الأكثر ضعفا، ولا سيما المراهقات والشباب. ورغم التقدم المحرز في مجال صحة الأم والانخفاض الملحوظ في وفيات الأمومة، وُجّهت دعوة إلى الصندوق لزيادة جهوده في هذا المجال. ودعت وفود أخرى الصندوق إلى مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. كما ذكر آخرون أن بطء حركة جهود الإصلاح في الأمم المتحدة من شأنها أن تؤثر سلبا على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وقدرة الصندوق على تحقيق نتائج، ولا سيما في حالات الأزمات والتراعات المطولة. وشجعوا الصندوق ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة تنفيذ خطة الاتساق التي طُرحت وأعيد تكرارها في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، وأعربوا عن تطلّعهم إلى مناقشة الكيفية التي يمكن بها تنفيذ توصيات الأمين العام بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات أن يعزز تلك الخطة. ولاحظ عدد من الوفود أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ينبغي أن تجسد كلا من مبادئ الاستعراض بشأن الاتساق وتوصيات الأمين العام ذات الصلة. كما شددت تلك الوفود على أهمية المساءلة والشفافية وتحقيق القيمة مقابل المال والخدمات المشتركة والكفاءة وتعزيز الرصد والتقييم، بالنسبة لكل من الصندوق ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عموما. وأثنت على الصندوق لاستجابته الإنسانية الرائعة ولعمله القيم على سد الفجوة بين الشؤون الإنسانية والتنمية، وشجعت الصندوق على متابعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني بما يتسق مع "الصفقة الكبرى".

٤٣ - وأعربت الغالبية العظمى من الوفود عن قلقها إزاء استمرار اتجاه انخفاض الموارد الأساسية، التي لوحظ أنها يجب أن تكون مستقرة ويمكن التنبؤ بها ليتسنى للصندوق الاضطلاع بولايته. وبالمثل، أُبدي قلق بشأن التخفيضات على الصعيد الإقليمي جرّاء الحالة المالية المتعسرة. وعلى نطاق المجلس، شجعت الوفود بعضها بعضا على زيادة مساهماتها، حيث شددت على أن وجود قاعدة قوية من الموارد العادية يظل هو الأولوية. وفي الوقت نفسه،

أوصت بأن يبذل الصندوق قصارى جهده لاستكشاف مصادر تمويل وشراكات جديدة أوسع نطاقاً، بما في ذلك مع القطاع الخاص وعن طريق التمويل المحلي. ولاحظت الوفود أن استمرار الانخفاض في التمويل الأساسي يعني أن تحقيق الاتساق فيما بين الوكالات يعد أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأنتت الوفود على الصندوق لانخراطه في أنشطة مشتركة بين الوكالات وتعزيز مزاياه النسبية وقدرته على التكيف. وإضافة إلى ذلك، أعلن وفدان أنهما يريان مبادرة عالمية جديدة لجمع الأموال تسمى "هي تقرر"، تضم منبرا يسمح بتلقي مساهمات من القطاع الخاص.

٤٤ - ورحبت الدول الأعضاء بعمل الصندوق في مجال البيانات لأغراض التنمية. ورأت أن تحليل البيانات وتبادلها وتصنيفها تعد سبلا رئيسية لبناء الشراكات والإرادة السياسية ولتمكين الصندوق من استهداف ومساعدة أكثر الفئات ضعفاً، حتى لا يتخلف أحد عن الركب. وأُثني بالمثل على عمل الصندوق في مجال البيانات المتعلقة بالاتجاهات الديمغرافية والمسائل السكانية، بما في ذلك تأثيرها على تغير المناخ وحقوق الإنسان، باعتباره عملاً بالغ الأهمية. ورأت الوفود أن عمل الصندوق في تحليل البيانات يعد عنصراً حيوياً لكي يُكَيَّف المساعدة التي يقدمها في مختلف الظروف والسياقات القطرية. ولاحظت أن البيانات والأدلة ينبغي أن يُسترشد بها في خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ونهجها الخاص بتعبئة الموارد، وعمله من أجل تحقيق النتائج المستهدفة وضمان مزيد من الكفاءة والفعالية. وشدت على أهمية إدماج الرصد والتقييم في جميع جوانب الخطة، بحيث يُستفاد منها في التخطيط والبرمجة.

٤٥ - ووجهت عدة وفود الانتباه إلى مزايا ومثالب المكاتب والبرامج المتعددة الأقطار. ولاحظت أن العديد من البلدان الواقعة في المنطقتين اللتين يحتفظ فيهما الصندوق بمكاتب متعددة الأقطار (آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، هي بلدان متوسطة الدخل ودول جزرية صغيرة نامية، وهي معرضة بشدة للصدمات الخارجية. وقالوا إن هاتين المنطقتين وتلك البلدان تحتاج إلى نهج مميّز يتلاءم مع احتياجاتها الخاصة. وذكرت الوفود أنها تخشى أن يؤدي انخفاض التمويل الأساسي إلى انتكاس المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس في هاتين المنطقتين واضطرار الصندوق إلى خفض الموظفين والخدمات. وأعرب البعض عن القلق من أن التعديل المقترح لنموذج الأعمال قد يؤثر سلباً على البلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مسألة كان يُؤمل أن تعالجها الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ووجه آخرون الانتباه إلى أهمية عمل الصندوق في أقل البلدان نمواً وفي تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، خصوصاً في بناء القدرات المحلية في مجال خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

٤٦ - وركز عدد من الوفود على إعداد وتقديم مختلف الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. وطلبت تلك الوفود إطلاعها على أعمال ونتائج فريق الأمم

المتحدة العامل المشترك، الذي أنشئ لضمان اتخاذ نهج منسق في عملية وضع مختلف الخطط الاستراتيجية للمنظمات وهيكلها والتكامل بينها، وطلبت أن تستعرض المنظمات مواعيدها النهائية وتوائم بينها - مع وضع خيارات استراتيجية ومخططات توزع على الوفود قبل أسبوع على الأقل من موعد حلقة العمل المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١٧. وشددت على أن كل خطة ينبغي أن تتضمن فرعاً 'افتتاحياً' يشرح النهج الذي توصي به المجموعة الإنمائية والمساهمة المحددة لكل منظمة. وفي ملاحظة ذات صلة، أشار البعض إلى أن المجلس سيعمل بشكل أفضل إذا تلقى الوثائق قبل دوراته بوقت كاف، لأن هذا من شأنه أن ييسر إمعان التفكير وتعزيز الاستجابة على نحو بناء.

٤٧ - وردا على ذلك، شكر المدير التنفيذي الوفود على دعمها القوي لولاية الصندوق، سياسيا وماليا على حد سواء. وأكد لها أن الصندوق سيضمن انعكاس تعليقاتها وتوصياتها في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأضاف أن الصندوق سيواصل القيام بدور نشط في فريق الأمم المتحدة العامل المشترك، وقال إن ذلك لن يقتصر على مواءمة الخطط الاستراتيجية للمنظمات المختلفة فحسب، بل أيضا ضمان التنفيذ المنسق على الصعيد القطري، لتعزيز الموارد وتقديم المساعدة إلى الحكومات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأكد لأعضاء المجلس أن الصندوق سيواصل عمله بدون تردد فيما يتعلق بالمراهقين والفتيات، لا سيما في السياقات الإنسانية، مستندا إلى منظور جنساني قوي وإلى نهج القائم على حقوق الإنسان. وسلط الضوء على أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد ذكر تحديداً أن ولاية الصندوق وجميع جوانب عمله، بما في ذلك 'بؤرة تركيزه'، تستند بلا شك على حقوق الإنسان، التي تشمل أيضا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأكد للمجلس أن الاعتبارات الإنسانية ستعمم في جميع عناصر الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، حيث ستشمل كلا من النزاعات ومسائل المناخ، مع التركيز على المناطق والبلدان الضعيفة بصفة خاصة، كالدول الجزرية الصغيرة النامية. وشدد على أن عمل الصندوق في مجال البيانات، بما في ذلك التدريب على جمعها واستخدامها، يعد عنصراً أساسياً في تلك الجهود، حيث يُستشهد به في وضع السياسات ويساعد في ضمان تحقيق أفضل النتائج. وأكد أن الصندوق سيواصل تولي القيادة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، فضلا عن تنظيم الأسرة، فأشار إلى أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ هي الأولى في سلسلة من ثلاث خطط استراتيجية ستوجه عمل الصندوق طوال فترة سريان خطة عام ٢٠٣٠. وذكر أن حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وتنظيم الأسرة سيكون محور جميع الخطط الاستراتيجية الثلاث المقبلة، في كل من السياسات والتنفيذ، وخصوصا للفئات الأكثر ضعفاً وتمييزاً. وأشار إلى أن الصندوق شريك نشط في الحركة، التي أطلقت في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثامن والعشرين المعقود في أديس أبابا، والرامية إلى تنشيط تنظيم الأسرة بحلول عام ٢٠٢٠. وشدد على أهمية تنظيم الأسرة

بوصفه عنصراً محورياً في ولاية الصندوق، مع ما له من تداعيات إيجابية في جميع جوانب عمله، بما في ذلك تحقيق العائد الديمغرافي، بما يشمل الشباب والمسنين على حد سواء. ولاحظ أن الصندوق يشارك بنشاط في تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومواءمتها مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، وشدد على أن الصندوق يحتاج، بغية تحقيق ولايته، إلى الدعم السياسي للمجلس وكذلك الدعم المالي القوي، لا سيما في تمويل موارده الأساسية. ودعا المجلس إلى ضمان أن تظل حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة - لأن أحدها لا يمكن أن يوجد دون الآخر. وأشار إلى أن نظم البيانات تعد عاملاً بالغ الأهمية في ذلك الكفاح - المتمثل في تمكين الأفراد وتقييم النتائج وتوجيه الاستثمارات. وقال إن الصندوق سيواصل العمل عن كثب مع أعضاء المجلس في جميع تلك المجالات.

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٤٨ - قدم البند نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) بالصندوق. وعرض مديرو الصندوق الإقليميون للدول العربية، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البرنامجين القطريين لبوتسوانا وهايتي، وكذلك التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للصومال.

٤٩ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقاً لقراره ٧/٢٠١٤، وثيقتي البرنامجين القطريين لبوتسوانا (DP/FPA/CPD/BWA/6) وهايتي (DP/FPA/CPD/HTI/6).

٥٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديد الثاني لسنة واحدة للبرنامج القطري للصومال (DP/FPA/2017/3).

سادساً - التقييم

٥١ - تولت مديرة مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان عرض التقييم المواضيعي للدعم الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المراهقين والشباب في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ (DP/FPA/2017/CRP.1)، ثم تولت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) عرض رد الإدارة على التقييم المواضيعي.

٥٢ - وأعربت الوفود، في بيان مشترك، عن ترحيبها بالتقييم المناسب التوقيت للدعم الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المراهقين والشباب في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥، وكذلك بالرد الذي قدمته الإدارة، وأثنت على الأعمال الدؤوبة التي قام بها كلٌّ من مكتب التقييم والمعهد السويسري للأمراض المدارية والصحة العامة والفريق المرجعي المعني بالتقييم. وأشارت الوفود إلى أن كل هذه الأطراف عملت على ضمان متانة التقييم. وبعد أن شددت على أهمية مساعدة المراهقين والشباب، الذين غالباً ما يواجهون عراقيل اجتماعية وسياسية

في سبيل تحقيق كامل طاقتهم، أكدت الوفود على ضرورة أن يبقى الصندوق في صدارة العمل على تلبية احتياجات المراهقين والشباب، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، وذلك نظرا للميزة النسبية التي يتمتع بها الصندوق كما جاء في التقييم. وقالت إنَّها تتفق في الرأي مع توصية التقييم الداعية إلى ضرورة أن يركّز الصندوق على ولايته وقيّمته المضافة حتى يواصل دور القيادة لجدول الأعمال الأوسع الخاص بالمراهقين والشباب، ولا سيما ضمن إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتوجّهت الوفود إلى الصندوق بالثناء على إدراجه باستمرار جوانب حقوق الإنسان والاستجابات الجنسانية والنهج المراعية للاعتبارات الثقافية ضمن برامجه المسطّرة على جميع المستويات بشأن المراهقين والشباب. وشجّعت إدارة الصندوق على أن تواصل، لدى وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، الاستفادة من سجل إنجازاتها القوي في مجال دعم المراهقين والشباب.

٥٣ - وسلّمت الوفود بتوصية التقييم الداعية إلى أن يعزز الصندوق وضوحه الاستراتيجي وتنسيقه لأعماله في مجال دعم المراهقين والشباب، وإلى أن ينسّق بشكل أوثق مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمنع احتياجات المراهقين والشباب وحسمها وتبليتها. وشدّدت على ضرورة أن تظلّ كلّ المنظمات مركّزة على الأهداف المشتركة والمزايا النسبية وتعمل في الوقت نفسه مع الجهات الفاعلة الوطنية والرئيسية في مجالي الصحة ونظام الحماية. وأعربت أيضا عن دعمها للأخذ بمزيد التكامل في عمليات البرمجة الخاصة بالمراهقات. وأشارت إلى أنّ وضع البرامج الخاصة بالمراهقات يجب أن يكون بمثابة عنصر أساسي من الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. واعتبرت أنّ تكثيف الجهود في هذا المجال يتطلب توطيد الأدوات والمؤشرات المتعلقة بالاستجابة المراعية للاعتبارات الجنسانية، وإشراك الرجال والفتيان في تعزيز المساواة بين الجنسين. وقالت أيضا أنّها تتفق في الرأي مع توصية التقييم الداعية إلى أن تستهدف الخطة الاستراتيجية المراهقين والشباب الأكثر تهميشا من خلال تعزيز تحليل واستخدام البيانات، وأنّها توافق على ضرورة أن يضع الصندوق تعاريف عملية واضحة "للمهمشين" و"الضعيفة" - حيث أكّدت على أنّ مثل هذا الإجراء سيساعد في تحسين استهداف تلك المجموعة ضمن إطار وضع الخطط والبرامج للمستقبل. وأخيرا، شدّدت الوفود على ضرورة أن يسعى الصندوق إلى التفاعل المحدي مع المراهقين والشباب على جميع مستويات البرمجة، وشجّعته على العمل الوثيق مع الشباب وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال زيادة الاستثمارات في المعارف والقدرات المحلية. واعتبرت أنّ تمكين النساء والفتيات من تحقيق كامل طاقتهن القيادية يشكل عنصرا رئيسيا في هذا المسعى.

٥٤ - ورحبت الوفود بالرد الذي قدّمته الإدارة، مشيرة إلى أنه قد عالج بشكل مناسب الشواغل وحدد في الوقت نفسه الخطوات المقبلة المرصية. وفي معرض الإشارة إلى التقدّم المحرز حتى الآن، أعربت الوفود عن ارتياحها لملاحظة أنّ الصندوق قد شرع بالفعل في

الاستجابة للعديد من توصيات التقييم. وقد سرّها أن ترى الإدارة مستعدة للقبول بالتوصية الداعية إلى ضرورة أن يواصل الصندوق التنسيق وتقديم الدعم المتعدد القطاعات والشامل لفائدة المراهقين والشباب مع ضمان إدراج احتياجات المراهقات في صلب اهتماماته بهذا الشأن.

٥٥ - وفي ردها، رحّبت مديرة مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان بالآراء المتعلقة بالتقييم وبضرورة إدراج التوصيات ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي التي يأخذ بها الصندوق. وتوجّهت مديرة المكتب بالشكر للإدارة على ردها الشامل والمستفيض على التقييم، وحثت المجلس وإدارة الصندوق، كليهما، على متابعة توصيات التقييم في السنوات القادمة.

٥٦ - وشددت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) على أهمية زيادة التنسيق في تعظيم المزايا النسبية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك على الحاجة إلى وضع مؤشرات محددة عابرة للأجيال بشأن المراهقات، تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية وتشمل الرجال والفتيان. وقالت أنها توافق على ضرورة تحديد المصطلحات من قبيل "المهمشين" و "الضعفاء"، ورحّبت بما أبداه المجلس من تعليقات إيجابية بشأن ضرورة أن يواصل الصندوق دور القيادة في مجال المراهقين والشباب.

٥٧ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠١٧ بشأن التقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المراهقين والشباب في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥.

٥٨ - وقرر مكتب المجلس التنفيذي سحب مشروع المقرر المعني بالتقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة لتنظيم الأسرة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/FPA/2016/CRP.5). وفي هذا الصدد، أبرز وفدان أهمية الرقابة الإرشاد على أساس التقييمات المستقلة، وأعربا عن أسفهما لأن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع المقرر المعني بالتقييم المواضيعي، الذي كان قد أُرجئ النظر فيه من الدورة العادية الثانية عام ٢٠١٦. وأشار الوفدان إلى أن مشروع المقرر نصّ توفيقاً صيغ بعناية وخضع إلى مشاورات مكثفة وحظي بدعم قطاعات عريضة داخل المجلس. كما أعربا عن أملهما في أن تكون إدارة الصندوق قد أخذت علماً بهذا الدعم، وفي أنها ستنفذ توصيات التقييم وتبقي المجلس مطلعاً على أعمال المتابعة التي ستقوم بها في سياق إعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سابعاً - بيان المديرية التنفيذية

٥٩ - رحبت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في كلمتها الافتتاحية أمام المجلس، بقدوم الأمين العام ونائب الأمين العام الجديدين. وذكرت أن مكتب خدمات المشاريع سوف يُنسّق مع مكاتبهما في إعداد خططه الاستراتيجية الجديدة، التي ستكون متسقة تماماً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ووصفت مكتب خدمات المشاريع بأنه كيان من كيانات الأمم المتحدة المميزة الذاتية التمويل والقادرة على نشر موظفين وموارد بسرعة لا تُضاهى من أجل الاستجابة لحالات الأزمة. وفي هذا الصدد، قدمت عدة أمثلة عن مساهمات المكتب في السلام والأمن. وتحدثت عن الدعم الذي يقدمه المكتب إلى الفريق الرفيع المستوى الاحتياطي لدعم الوساطة، التابع لإدارة الشؤون السياسية، حيث قام بتنفيذ حوالي ١٠٠ عملية نشر في عام ٢٠١٦، بعضها تم في غضون ١٦ ساعة من وقت تقديم الطلب. وقالت إن المكتب تمكن، خلال فترة انتشار وباء الإيبولا، من حشد فريق من الخبراء في غضون ١٢ يوماً وبمساعدة من مؤسسة بيل وميليندا غيتس. وفي مالي، تمكن المكتب في غضون أسبوعين من شراء معدات بمبلغ ١٨ مليون لفائدة بوابة إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام؛ وفي نيبال، قام المكتب في غضون ١٦ يوماً من الزلزال بإشراك وتجهيز ٢٥٠٠ من الأخصائيين في المسح الإسكاني. وفي معرض الإشارة إلى أن الاشتراء يستأثر بنصف الخدمات التي يقدمها المكتب، قالت المديرية التنفيذية إن المكتب يسعى، رغم حصوله في عام ٢٠١٦ على مؤشر المعيار الذهبي من المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد، إلى مواصلة تحسين التعاون والفعالية والاستدامة في ممارساته المتعلقة بالاشتراء، وذلك بحسب الطلب الوارد في القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

٦٠ - وبعد أن ذكرت المديرية التنفيذية أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سوف يتطلب سنويًا سنة، وعلى مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، حوالي ٤,٥ تريليون من الاستثمارات في الهياكل الأساسية، تناولت بالوصف مرفق المكتب لاستثمارات رأس المال الأولي الذي صُمم من أجل اجتذاب رؤوس الأموال من الشركات والمنظمات والصناديق حتى تقوم باستثمارات ذات أثر إيجابي. وتطرقت المديرية التنفيذية إلى مشاريع الهياكل الأساسية في سيراليون وسانت لوسيا، التي بوسعها أن تجتذب استثمارات خاصة. وفيما يتعلق بتحسينات التنظيمية، عرضت المديرية ملامح التدابير المتخذة لتعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، بما في ذلك من خلال إقامة منبر جديد للحكومة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال يُتيح تحسين عملية اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي.

٦١ - وأثنى أعضاء المجلس على المكتب تقديراً لنهوجه المبتكرة الحديثة إزاء المشتريات المستدامة وتنفيذ المشاريع وإدارتها، وهي نهج قائمة على مبادئ التنمية المستدامة حسبما

وردت في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشادوا بالتزامه بسرعة الخدمات، والإبقاء على التكاليف منخفضة، وإتاحة الخدمات للدول الأعضاء من كل السياقات القطرية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الهشة أو المتأثرة بالتزاعاات. وشجعت الوفود المكتب على وضع خطة استراتيجية جديدة بطريقة مفتوحة وتعاونية، وعلى مواصلة تعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وأعربت بعض الوفود عن دهشتها إزاء انخفاض مستويات الغش المبلغ عنه.

٦٢ - وأعربت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في ردها، عن ترحيبها بما يديه أعضاء المجلس من تأييد قوي ومتواصل لأعمال المكتب التي ينفذها في الدول الهشة والدول المتأثرة بالتزاعاات. وأكدت للوفود أن آليات مكافحة الغش في المكتب هي آليات مُحكمة الصُّنع.

الجزء المشترك

ثامنا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٦٣ - عرض مدير مكتب الخدمات الإدارية، بالبرنامج الإنمائي، تقرير البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٥ (DP/2017/11). وعرضت نائبة المديرية التنفيذية (للشؤون الإدارية)، بصندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير المديرية التنفيذية: متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2017/1). وعرض نائب المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير المكتب عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٥ (DP/OPS/2017/1).

٦٤ - ونوه أعضاء المجلس بآراء مراجعي الحسابات غير المتحفظة فيما يخص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ورحبوا بالتقدم الذي أحرزته عموماً المنظمات الأربع جميعها في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٥ - أشادت الوفود بالبرنامج الإنمائي لحصوله على رأي غير متحفّظ، لكنّها أعربت عن قلقها إزاء الأولويات العليا التي لم يُنفذ منها سوى النصف. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي قد أبلغ المجلس بحدوث ١٦ حالة غش أو غش محتمل. وتساءلت الوفود عما إذا كان سبب ذلك هو ارتفاع مستوى الغش أم تحسّن القدرة على الإبلاغ عنه. واقترحت الوفود أيضاً إكساب تقارير مراجعة الحسابات مزيداً من النجاعة من خلال تقديم عرض أوفى لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، وإيراد المزيد من التفاصيل بشأن الكيفية التي يعتمز البرنامج الإنمائي

أن يستجيب بها لهذه التوصيات، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتكررة. واقترحت الوفود أيضا إدراج موجز بآليات الرقابة يبين الكيفية التي سيتم بها رصد عملية التنفيذ.

٦٦ - ورحبت الوفود بالإجراءات المقترحة لمعالجة أوجه القصور في إدارة المشتريات، بما في ذلك القرار القاضي بنقل المشتريات العالية المخاطر والكبيرة الحجم إلى المراكز الإقليمية وإلى المراكز العالمية للخدمات المشتركة. ولكنّها طلبت الحصول على معلومات مستكملة عن الطريقة التي يعتزم البرنامج أن يعالج بها المسائل الكامنة التي أدت إلى أوجه القصور في المقام الأول. وطلبت الوفود أيضا مزيدا من المعلومات عن الخطط وعن التقدم المحرز في الاعتماد على تقييم المخاطر لإجراء الرقابة على المكاتب القطرية.

٦٧ - وردّ مدير مكتب الخدمات الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقول إنّه يرحّب بالمقترحات المتعلقة بكيفية جعل رد الإدارة على تقرير مراجعة الحسابات مفيدا أكثر. ففيما يتعلق بمسألة الإبلاغ عن الغش، قال إنّه ليس بوسعه تأكيد ما إذا كانت زيادة الإبلاغ تعود إلى زيادة في التدقيق أم إلى ارتفاع في عدد حالات الغش، ولكنّ البرنامج الإنمائي يتوخى حاليا مزيدا من الدقة في تمحيص المعاملات. وأبلغ أيضا بأنّ البرنامج الإنمائي يأخذ باستراتيجية موسّعة في مجال مكافحة الغش، ويعمل أيضا على إدخال تحسينات مستهدفة على الممارسات التجارية غرضها تعزيز الشفافية. وفي الختام، أقرّ مدير مكتب الخدمات الإدارية بأنّه لا يزال هناك مجال للتحسين في إدارة المشاريع، ولا سيما فيما يتعلق بإغلاق المشاريع. وتعهّد بأن يعمل البرنامج الإنمائي على الاستفادة أكثر من سياسة التقييم المنقحة حتى يتم بإحكام ضبط دوائر تقديم التعقيبات على التقييمات الموضوعية لفعالية مشاريعه.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٨ - ورحبت الوفود بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات منذ عام ٢٠١٦. وأعربت عن ارتياحها لرأي مراجعي الحسابات غير المتحفظ بشأن بيانات الصندوق المالية لعام ٢٠١٥، وأشارت إلى تعليقات مجلس مراجعي الحسابات الإيجابية بشأن الوضع المالي العام. ومع ذلك، أبدت الوفود قلقا إزاء الانخفاض في التمويل الأساسي، وطلبت توضيحات بشأن الاجراءات التي اتخذها الصندوق من أجل تنويع مصادر التمويل. وبالنظر إلى المخاطر التي تواجه الصندوق ضمن البيئات التشغيلية المعقدة، أعربت الوفود عن ارتياحها لوجود تقدّم في جهود الصندوق الرامية إلى وضع وتنفيذ إطار الإدارة المركزية للمخاطر. ورحّبت بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بضرورة تطوير استراتيجية عالمية للتخفيف من المخاطر بالنسبة لجميع عمليات الصندوق، وكذلك تطوير استراتيجيات لبلدان بعينها في مجال الحد من المخاطر والتصدي لها. وأعربت عن ارتياحها لجهود الصندوق المتواصلة من أجل إدارة المخاطر على الصعيد المحلي، وشجّعت مع ذلك على المزيد من العمل، مع الإعراب عن التأييد للتوصية الداعية إلى ضرورة

أن توثق المكاتب القطرية عمليات تقييم المخاطر، وتضع خططاً شاملة لتقييم المخاطر، وتقوم في الوقت نفسه ببناء قدرات الموظفين. وشجعت الوفود الصندوق على العمل مع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لزيادة التعاون في هذا المجال.

٦٩ - وأيدت الوفود توصية مجلس مراجعي الحسابات الداعية إلى أن يواصل الصندوق بناء قدرات الشركاء المنفذين من أجل تحسين تقييم النتائج والتأكد من ضمان الجودة لمعالجة أوجه الضعف. وأعربت عن تأييدها أيضاً للتوصية المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج، ولاحظت أن هذه المبادرات ستُحسن قدرة الصندوق على قياس ورصد المؤشرات. كما شجعت الصندوق على العمل مع أعضاء الأفرقة القطرية الذين يواجهون تحديات مماثلة.

٧٠ - وأعربت الوفود عن تأييدها التام لتوصية مجلس مراجعي الحسابات الداعية إلى ضرورة توثيق عملية تحديد معدلات تكاليف الدعم، ولا سيما في ضوء الموارد المحدودة. ورحبت بالتوصية الداعية إلى تعزيز إجراءات الشراء والحد من المخاطر، وشجعت الصندوق على التعاون الوثيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين الخدمات المشتركة في هذا المجال، مما سيساعد الصندوق على تعظيم المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وطلبت معلومات عن النظام الجديد الذي يعتمد عليه الصندوق في تعقب الشحنات، وشجعت على أن يسعى جاهداً إلى تحقيق أقصى قيمة للمال في جميع مناطق العمليات. وطلبت إلى الصندوق أيضاً أن يوضح كيف أثر نقص التمويل الأساسي وارتفاع المساهمات المخصصة في نموذج أعماله، وكيف يجري التخفيف من حدة المخاطر. وتساءلت الوفود كذلك عن الكيفية التي يُدير بها الصندوق أصوله القصيرة الأجل ومخاطر أسعار الصرف وتقلباتها. وأخيراً، طلبت الوفود إلى الصندوق أن يوضح الكيفية التي يؤثر بها الوضع المالي المتغير في حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٧١ - وقالت نائبة المديرية التنفيذية للصندوق (للمشؤون الإدارية)، في ردّها، إن الصندوق قد ركّز في عام ٢٠١٦ على المسائل المتكرّرة التي أبرزها مجلس مراجعي الحسابات، والتي كثيراً ما تثيرها أيضاً الأطراف المانحة والأطراف الأخرى. ومن الأهمية بمكان أن يأخذ الصندوق بالشمول في تناول هذه المسائل وفق عملية صارمة من الضبط والتحليل وما يتصل بهما من خطط العمل. ولاحظت نائبة المديرية أن الصندوق يرصد عن كثب المناقشات بشأن التمويل الأساسي، من خلال ضبط التكاليف بدقة وتكييف عملياته وفق ما هو متوافر من الأموال الأساسية. وبالمثل، وضمن إطار تدابير التقشّف، يرصد الصندوق عن قرب بنود السفر والخدمات الاستشارية والتدريب وسائر البنود الأخرى للتأكد من أن الأنشطة تحقق القيمة المضاهية للأموال المدفوعة في مقابلها، ومن أنّها تتم وفق الاحتياجات وبمقاصد ونتائج محددة. أما نموذج الأعمال، فقد لاحظت نائبة المديرية أنّه من الأفضل مناقشته ضمن إطار عمل الصندوق الهادف إلى تطوير خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٧٢ - وأبرز مدير شعبة الخدمات الإدارية بصندوق الأمم المتحدة للسكان أن الصندوق يشهد السنة الثانية من دورة الإدارة المركزية للمخاطر للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ففي المرحلة الأولى، اشترط على ١٣٨ من وحدات العمل أن تقوم بتقييم كامل للمخاطر ينطوي على قدر أكبر من التحسينات مقارنة بالسنة الأولى ويتضمّن تبريرات لما هو كامن ومتبق منها؛ كما اشترط عليها إدراج خطة عمل في هذا التقييم إذا كانت المخاطر عاليةً. وسيجري الصندوق في المرحلة الثانية، التي من المقرر أن تبدأ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، استعراضاً لتلك المخاطر العالية من خلال فريق عامل معني بمعالجة المخاطر يتألف في معظمه من الأخصائيين الذين استعرضوا جميع المجالات الحاسمة وميّزوا بين الخلل منها والمؤسسي. وأشار مدير الشعبة إلى أن وحدات العمل بالصندوق تركّز في كل سنة على ١١ من المخاطر الاستراتيجية وأيضاً على الغش في خمسة مجالات، وذلك كجزء من استراتيجية أوسع نطاقاً بشأن الغش. وذكر أيضاً أن الصندوق يشهد المراحل النهائية من تنقيح السياسة الجديدة بشأن مكافحة الغش التي من المقرر اعتمادها في الربع الأول من عام ٢٠١٧. وسيتم على إثر ذلك تنفيذ مجموعة تدريبية شاملة لفائدة موظفي الصندوق والشركاء المنفذين. وفي السياق نفسه، أبرز مدير الشعبة أن زهاء ٣٠ في المائة من نفقات الصندوق تمت عن طريق التنفيذ الوطني، وأشار إلى أن الصندوق اعتمد بالكامل في عام ٢٠١٦ طريقة النهج المنسق للتحويلات النقدية. وما فتئ الصندوق يعتمد على شركة مستقلة لمراجعة الحسابات في إجراء استعراضات سنوية للإدارة المالية لمعظم النفقات التي يتكبدها الشركاء المنفدون. وهو سيواصل إجراء هذه الاستعراضات وكذا المعاينات العشوائية وفق طريقة النهج المنسق للتحويلات النقدية. وأشار مدير الشعبة إلى أن الصندوق قد شرع، ضمن إطار نظام إدارة موارده المؤسسية، في استخدام أداة لتعقب الشحنات، وأنه ما زال يستفيد في إدارة العملات والمسائل المالية الأخرى من خدمات البرنامج الإنمائي حيث تتعاون المؤسسات بهذا الشأن عن كثب من خلال الاجتماعات الدورية.

٧٣ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠١٧ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٥.

تاسعا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٤ - تولى مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، في البرنامج الإنمائي، ونائبة المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) عرض التقرير المقدم عن تنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة

البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (DP/2017/12-DP/FPA/2017/2)، ثم أُلقت بعد ذلك نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك كلمةً.

٧٥ - ورحبت الوفود بالتقرير وبالنتائج التي تحققت. وشجعت البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يقدموا تقارير منتظمة عما تحقق من أوجه التقدم ومن النتائج، وعلى أن يُبينوا في هذه التقارير كيف ترتبط هذه الأوجه والنتائج بأطر النتائج الخاصة بكل منهما. وقالت الوفود إنها تريد على وجه الخصوص أن ترى تحسناً في تقارير مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك عن النتائج التي تحققت بفضل التمويل الأساسي للبرنامج - لا سيما وأن موضوعي الشفافية والمحاسبة لدى الطرفين الراعيين قد ظللاً يتكرران في اجتماعات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك. وشددت على ضرورة أن ييسر البرنامج المشترك التنسيق والتآزر بين مختلف الجهات الراعية، وذلك كجزء من ولايته الأساسية المتمثلة في توحيد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في جهودها العالمية المبذولة من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وأكدت الوفود أنه يتعين على البرنامج المشترك وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي أن ينسقوا أنشطتهم وفق ولاياتهم واتفاقات تقسيم العمل المبرمة بينهم، ولا سيما في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية، والتثقيف الجنسي الشامل، وتوعية المراهقين والشباب، وبرامج حقوق الإنسان. وشجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي على تعميم قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في خططهما الاستراتيجية الجديدة بغية دعم تنفيذ استراتيجية البرنامج المشترك للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ وإيجاد حلول لحالته المالية الصعبة.

٧٦ - وأعرب وفد آخر عن تأييده القوي لإرساء برنامج الأمم المتحدة المشترك على أسس مبادئ حقوق الإنسان، وشدد على سجل البرنامج الحافل باعتباره منسقا لأعمال الأمم المتحدة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. واستدرك قائلاً إن توفير الموارد الكافية ضروري لنجاح البرنامج واستمراره في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ لذلك فإن انخفاض الموارد الأساسية أمر يبعث على القلق وقد يعرض للخطر الجهود المبذولة من أجل القضاء على هذا المرض. وأوضح الوفد أن الطرفين الراعيين للبرنامج لا ينبغي أن يعتمدا على إطار البرنامج الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة في الحصول على الدعم المالي، بل ينبغي أيضاً أن يُدرجا الأعمال المتصلة بالفيروس/الإيدز ضمن ميزانيتينهما. وفي الختام، أعرب الوفد عن ترحيبه بحلقة النقاش التي اشترك في عقدها كل من مدير البرنامج الإنمائي، بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والمدير التنفيذي للبرنامج المشترك، وقال إنه يتطلع إلى أن يضع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، خلال اجتماعه الرسمي القادم في شهر تشرين أول/سبتمبر ٢٠١٧، نموذج أعمال يتسم بمزيد المتانة والاستدامة.

٧٧ - وردت نائبة المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) فقالت إنها تدرك طلبات الوفود الداعية إلى الأخذ بمزيد الوضوح في الإبلاغ المشترك وتوخي الشفافية والمساءلة والعمل بنهج قائم على حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن الصندوق كان قد قدم تقارير مفصلة عن نظامه لرصد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو يسعى إلى إدراج نواتج ومؤشرات الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة ضمن نظام المعلومات الاستراتيجية الداخلية الخاص به. وأكدت أن الصندوق سيُصغى إلى اقتراحات الوفود ضمن إطار إعادة تقييمه لمسألة الإبلاغ الخاصة بخبطه الاستراتيجية القادمة المكرّسة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأبرزت أنه يعمل في خطته الاستراتيجية الجديدة على تعميم مراعاة قضايا فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بشكل متكامل يشمل كل مجالات النتائج، ولا سيما المجالات المتعلقة بالمراهقين والشباب باعتبارهم من الفئات المستهدفة بمبادرة "All In" المشتركة بين الصندوق والبرنامج الإنمائي. ولاحظت نائبة المديرية أيضا أن تمويلات الصندوق المرصودة للعمل الإنساني تنطوي على عنصر دعم يهدف إلى الوقاية من الفيروس والإصابات المنقولة جنسيا. وأكدت أن الصندوق يعترف بضرورة تكثيف تعبئة الموارد، مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق التكامل بين الجهتين الراعيتين، حيث جعل الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة بمثابة أداة محفزة لهذا التكامل. وشددت على أن التجارب الناجحة تثبت أن مشاريع التكامل على مستوى البلدان والمناطق، من قبيل نهج الرفالات الثلاثي، هي جزء من طريق المضي قدماً، وأوضحت أن الصندوق يسعى بخطى حثيثة إلى إعادة تنشيط نهجه في التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجعله جزءا من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧٨ - وسلّم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، في البرنامج الإنمائي، أيضا بالحاجة إلى الإبلاغ بشكل أكثر منهجية عن إطار نتائج البرنامج الإنمائي، الذي سوف يتجلى من خلال سلسلة الخطط الاستراتيجية الجديدة القائمة على مزيد التكامل والمُفضية إلى بلوغ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار إلى أنه بفضل النتائج الإيجابية عموما سوف تستفيد المؤسسات استفادة تامة من تحسين عمليات الإبلاغ بشكل منتظم أكثر. واعترف بأن القضايا المطروحة بالغة الأهمية وأن تقسيم العمل ضروري للتركيز على الفئات السكانية الرئيسية التي تشكل مجالا من مجالات العمل الصعبة والمحفوفة بالمخاطر، وهو ما يفسر الأهمية القصوى التي يكتسبها الدعم السياسي والمالي للمجلس. وشدد مدير المكتب على أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعمل معا بشكل جيد في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويرجع جزء كبير من الفضل في ذلك إلى البرنامج المشترك وإلى التقسيم الواضح للعمل فيما بين الجهتين الراعيتين حيث يسود التكامل بينهما وتقلّ حالات التداخل وتتباعد.

٧٩ - وشددت نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أهمية الحفاظ على الدعم السياسي والمالي للبرنامج المشترك الذي أكدت أنه يستطيع القضاء على الوباء بحلول سنة ٢٠٣٠ من خلال استمراره في العمل بنهج المسار السريع، وبفضل التضامن والالتزام المتواصلين فيما بين الشركاء. وأكدت أن الوباء يؤثر على أشدّ الفئات ضعفا في المجتمع، وإنّ القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أمر حاسم لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأوضحت أن البرنامج المشترك ملتزمٌ بالعمل مع شركائه لصياغة نموذج تشغيلي مستدام ومعزز سوف يُعرض على مجلس تنسيق البرنامج المشترك خلال اجتماعه لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وأيضا بتحقيق النتائج على المستوى القطري، وهو الأمر الأهم.

٨٠ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (DP/2017/12-DP/FPA/2017/2).

عاشرا - مسائل أخرى

فعاليات خاصة نظّمها صندوق الأمم المتحدة للسكان تحت عنوان: نظم البيانات ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة

٨١ - نظّم صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه الفعاليات الخاصة لتكون بمثابة منبر لحفز المناقشة بشأن التحديات والفرص الراهنة فيما يتعلق بتعزيز نظم البيانات الوطنية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها. وتضمّنت الفعاليات تنظيم ثلاثة عروض منفصلة قدّمها أعضاء وأخصائيون في أفرقة النقاش، وتناولوا فيها ما يُنفذ حاليا في أفغانستان وأوغندا والسلفادور من مبادرات تُتيح رؤية قُطرية لما تواجهه البلدان من تحديات ونجاحات مع بداية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكانت هذه العروض كالتالي: (أ) أفغانستان: تحويل الإحصاءات الرسمية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: استخدام "البيانات الضخمة" للصور الساتلية في إجراء التعداد في أفغانستان؛ (ب) أوغندا: تعزيز نُظم تسخير البيانات لأغراض التنمية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة؛ (ج) السلفادور: استغلال الأدوات الإدارية في رسم ملامح حمل المراهقات. وقد كان الهدف من هذه الفعاليات كالتالي: (أ) إيجاد فهم مشترك للمناطق الأكثر احتياجا لتحسين جمع البيانات وتجهيزها وتحليلها، وحشد أصحاب المصلحة من خلال إظهار المشاريع الناجحة؛ (ب) إبراز الابتكارات في مجال جمع البيانات وتحليلها، ولا سيما في حالات الأزمات وعندما لا تكون هناك تحركات سكانية كبيرة؛ (ج) إثبات قيمة البيانات السكانية دون الوطنية في تعزيز استجابة البرامج الحكومية للاحتياجات الأساسية للنساء والفتيات. وتولى رئاسة هذه الفعاليات كلٌّ من رئيس المجلس والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

المقررات المتعلقة بالخطتين الاستراتيجيتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٢ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠١٧ بشأن وضع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٨٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠١٧ بشأن وضع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.
